

## الخارجية تطالب بعدم الإعراف بالمؤسسات الأكاديمية بالمستوطنات



13 فبراير 2018 - 14:38

رام الله - مفوضية الإعلام: ادانت وزارة الخارجية والمغتربين مصادقة الكنيست الإسرائيلي على تطبيق القانون الإسرائيلي على المؤسسات الأكاديمية في المستوطنات الجاثمة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، هذا القانون الذي قدمه حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف والمدعوم من الحكومة الإسرائيلية وأنصارها في الكنيست، يُعتبر حلقة في سلسلة القوانين التمييزية العنصرية التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية بهدف تكريس سيطرة اليمين واليمين المتطرف على مفاصل الحكم في دولة الإحتلال، ولتعزيز نفوذ الأيديولوجية اليمينية الظلامية القائمة على تكريس الإحتلال وتعميق الإستيطان في أرض دولة فلسطين.

كما أن هذا القانون يأتي في سياق سياسة إحتلالية معلنة ترمي إلى الضم التدريجي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة لدولة الإحتلال، وإلى دعم ومساندة وتشجيع عمليات التوسع الإستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة.

واكدت الوزارة أن تقديم هذا القانون ومصادقة الكنيست عليه دليل واضح على أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو وأنصارها هي حكومة مستوطنين بإمتياز، يتسابق أركانها على تنفيذ البرامج والسياسات التي تُحقق دعماً أوسع وأكبر للمستوطنين ومصالحهم وعصاباتهم المتطرفة، في سعي متواصل لتوسيع دائرة الجمهور المستهدف في إسرائيل.

وتنظر الوزارة بخطورة بالغة لهذه الخطوة الإستعمارية التوسعية ولتداعياتها الكارثية على مستقبل السلام المنشود، خاصة ما ثمّله من تعميق وحشي لنظام فصل عنصري بغض في فلسطين المحتلة. ففي الوقت الذي تُقر به الكنيست هذا القانون، تصعد سلطات الإحتلال الإسرائيلي من حملاتها ضد المنهاج الفلسطيني والمدارس التي تعتمد في القدس الشرقية المحتلة، وتتواصل حربها على المؤسسات الأكاديمية، وحصارها ومحاولة عرقلتها للمسيرة التعليمية الفلسطينية بمستوياتها كافة، هذا بالإضافة إلى عمليات هدم المدارس وحرمان مئات الأطفال والطلبة الفلسطينيين من مقاعد الدراسة.

كما اكدت الوزارة أن إقرار مثل هذا القانون يُشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقيات جنيف، وامتداداً للإنتفاضة على الإتفاقيات الموقعة والتتكر لها، وتمادياً صريحاً لتمرد سلطات الإحتلال على الشرعية الدولية وقراراتها، ومحاولة إحتلالية مستمرة لإغلاق فرص تحقيق السلام على أساس حل الدولتين، وإفشال مسبق لأي جهد دولي يهدف إلى إستئناف المفاوضات.

وطالبت الوزارة الدول والجهات الدولية المختصة بالخروج عن صمتها وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بمساءلة ومحاسبة الحكومة الإسرائيلية على خروقاتها الجسيمة وجرائمها وانتهاكاتهما للقانون الدولي والقانون الإنساني، وتدعو الإتحادات والمؤسسات الأكاديمية الدولية والجامعات لفرض عقوبات صارمة على سلطات الإحتلال لإجبارها على التراجع عن هذا القانون، الذي يُشكل إهانة صريحة للتعليم والحياة الأكاديمية الإنسانية.